النهار ٩٥/٦/٢٩

محاورات "النهار" حول المفاوضات

غسان سلامة: عدّتنا غير كافية

معاودة المحادثات العسكرية السورية - الاسرائيلية في واشنطن اول من امس وسط اجواء توحي بامكان التوصل الى اتفاق حول الترتيبات الامنية يجعل المسار اللبناني على نار حامية.

والثابت ان لبنان حصل اخيرا على ضوء اخضر للانضمام الى المحادثات العسكرية في اللحظة التي يتم احراز تقدم من النوع الذي يجري الاعداد له الان في واشنطن عبر اجتماعات رئيسي الاركان السوري والاسرائيلي.

هذا الاستحقاق يستلزم ذهاب لبنان الى طاولة المفاوضات متسلحا بملفات وخطط وافكار ورؤية توفر له امكان خوض هذه المبارزة التاريخية - المصيرية بنجاح.

هل يملك المفاوض اللبناني كل هذه العدة التي تمكنه من الدفاع عن حقوقه ومواجهة سيناريوات المفاوض الاسرائيلي وافخاخه؟

ماذا عن التفاصيل في شأن الانسحاب والامن والتطبيع؟ هل وضع دراسات حيال قضايا اللاجئين والمياه والبيئة والتسلح؟

وماذا عن تصوره لـ"الشرق الاوسط الجديد" ودوره فيه؟

هذه المحاور البانورامية شكلت المنطلق الرئيسي لأسئلة شاملة طرحتها "النهار" على عدد من الباحثين والسياسيين المعنيين بملف المفاوضات. اليوم نبدأ بنشر الحوار الاول مع الدكتور غسان سلامة استاذ العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية في باريس ومدير الدراسات في المركز الوطني للبحوث العلمية في باريس:

***

● لبنان ذاهب الى المفاوضات مع اسرائيل بعد التقدم الحاصل على المسار السوري... هل تعتقد ان المفاوض اللبناني أعد العدة الكافية لهذا الامر؟

- مهما كانت تلك العدة فهي غير كافية. فالقليل الذي نعرفه عن التهيئة الذاتية التي فرضها المفاوض الاسرائيلي على نفسه على مختلف مسارات التفاوض، من خلال التصريحات العلنية، او المطبوعات، او المعلومات التي يمكن ان نستقيها من اطراف ثالثة، هذا القليل كاف لكي نشعر بأن اسرائيل تتعامل مع المفاوضات بوصفها مناسبة تاريخية، وميدانا فائق الاهمية تلعب فيه مصيرها، وينبغي عليها تاليا ان تستعد له بكل جدية، لا لحماية مصالحها فحسب بل ايضا لاقتناص اي فرصة، اي ثغرة، اي نقطة ضعف عند الاطراف العرب، كي تعزز حصتها من ناتج المفاوضات النهائي.

اذ يخطىء تماما من يعتقد ان رصيد المفاوضات محسوم سلفا في اي من المسارات. فهذا الناتج سيكون محصلة لعدد من العناصر المتشابكة، منها ميزان القوى العسكري، ومستوى التضامن بين الاطراف العرب، وموقف الراعي الاميركي في اتجاه الوسيط النزيه او الحكم المنحاز لفريق دون آخر، وعناصر اخرى منها طبعا مستوى استعداد المفاوض العربي لدوره الجسيم، ومستوى استيعابه خطط الطرف الاسرائيلي، وفهمه لاهدافه وللوسائل التي سيتبعها للتوصل الى تلك الاهداف.

من هنا خطورة مسألة الاستعداد، وهي ناتجة بالذات من كون المحصلة النهائية للمفاوضات غيرمحسومة سلفا، على عكس ما قد يتبادر الى بعض الاذهان، لا على المسار الفلسطيني، ولا على المسار السوري، ولا على المسار اللبناني، حتى ولا على المسار الاردني على رغم اتمام اتفاق وادي عربة. والصورة النهائية لن تتضح تماما الا بعد سنوات من التفاوض، ثم من التنفيذ. من هنا اهمية ان يغلب علينا كلبنانيين، شعور بأن مستوى استعدادنا غير كاف وقابل دوما للتحسين. فلا يمكن ان نكتفي بذاك الشعور السائد (والصحيح) بأن مطلبنا بالتحرير محق وعادل، بل علينا ان نتجنب باستمرار الاستكانة لمبادىء العدل والقانون، على رغم انها لمصلحتنا. فوثيقة الملكية العقارية لا تكفي مالكا لكي يستعيد حقوقه. عليه ايضا ان يقنع خصمه بضرورة احترامها.

وقد تكون هناك اخطار ثلاثة من الضروري ان نتجنبها:

١- الاستكانة للتصريحات الاسرائيلية المرددة بان اسرائيل لا تسعى للحصول "لا على شبر ارض ولا على نقطة مياه من لبنان"، او لتسلحنا (الصحيح والمنطقي) بالقرارات الدولية من دون البحث الدؤوب عن الطرق العملية لتنفيذ تلك القرارات بعد بقائها حبرا على ورق لفترة عقدين من الزمن.

٢- الاعتقاد بأن التفاوض امر سياسي لا يعني عموم اللبنانيين، او انه امر فئوي يهم منطقة دون اخرى او طائفة دون غيرها، او انه قائم على صفقات غامضة ولقاءات سرية لا يقدر عموم الناس على قراءة طلاسمها.

٣- الاكتفاء الساكن وغير المبادر بمبدأ التنسيق مع سوريا من دون الاهتمام بتحضير قواعد الموقف اللبناني في خصوصياته او من دون العمل لكي يضبح ذلك التنسيق (المفيد والضروري) تواصلا في الاتجاهين من بيروت نحو دمشق، بقدر ما هو من دمشق نحو بيروت.

انا لا أجزم بأني على علم بكل التحضير الذي حصل ويحصل في لبنان. ولكن بالنظر الى هذه الاخطار الثلاثة، والاهمية التاريخية التي ترتديها هذه المهمة، وحالة النقاهة غير الكاملة لمؤسسات الدولة، وما نعرفه عن مدى استعداد الطرف الاخر، فاني اعتقد ان الشعور بأن العدة غير كافية شعور صحي وعلى الارجح صحيح.

● المفاوضات التي اجراها الوفد اللبناني في اطار مؤتمر مدريد هل كانت تتم انطلاقا من ملفات معدة سلفا وجاهزة؟

- لم يكن هناك، بقدر علمي، فيض هائل من الملفات. ولكن الوفد اللبناني استطاع التمسك بمواقفه المبدئية وبوحدته التامة، وبقي حريصا على التنسيق مع الاطراف العرب الاخرين. وقد استطاع تجنب الكثير من المطبات كمثل فخ المطالبة الاسرائيلية بقنوات اتصال موازية، او الحاح اسرائيل على بحث الوضع الامني من دون ان يكون لبنان قد حصل على تعهد واضح بالانسحاب، او "نصيحة" الاميركان ببحث موضوع "جزين اولا"، او محاولة اسرائيل

ولائحة المطالب الاسرائيلية جاهزة

ربط احتلالها بالوجود العسكري السوري وغيرها من القضايا التي تمكن الوفد من تجاوزها متسلحا باصراره على تغليب مقتضيات الوفاق الوطني على اي مقترحات "مغرية".

غير ان جوهر الموقف اللبناني كان يقوم آنذاك على مبدأ جعل اسرائيل تقبل بتنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦، وهو الامر الذي رفضته اسرائيل باستمرار. من هنا دخلت المفاوضات في مأزق تام وفي دوامة ترداد المواقف المتقابلة والمتناقضة. ولم يكن تاليا من الضرورة القصوى ان تكون الملفات التفصيلية جاهزة بالكامل، ان لم يكن الطرفان قد توصلا بعد الى ارضية مفهومية متفق عليها.

لقد تغيرت الظروف الان بصورة جذرية. فالفلسطينيون ساروا في اتفاق اوسلو، والاردنيون وقعوا اتفاقا متكاملا، والسوريون، بعد مأزق طويل، توصلوا الى اتفاق على المفاهيم العامة للترتيبات الامنية، وهم اصبحوا اقرب من اي وقت مضى الى التوقيع على اتفاق شامل، حتى لو كان ذلك الاتفاق لا يزال يحتاج لردم الكثير من الفجوات العميقة بين الطرفين. ومن المنطقي تاليا ان تبدأ عملية تحريك الملف الاخير المتبقي وهو الملف اللبناني. وقد بدأ راعيا المسيرة الاميركي والروس يلحان علينا بالاستعداد، في أي لحظة، لركوب القطار التفاوضي، كما سمعت في الاسابيع القليلة الماضية، وقد تسنى لي مقابلتهما، من روبرت بيلليترو كما من فيكتور بوسوفاليوك، نائب وزير الخارجية الروسي.

هذه الظروف المستجدة تستدعي طبعا استعدادا تاما، وهذه المرة، تفصيليا. وذلك في مجالين: الاول هو المفاوضات الثنائية التي بدأناها في مدريد والتي قد يتم تحريكها خلال هذا الصيف على المسار اللبناني. اما الثاني فهو مجال المفاوضات المتعددة الطرف في لجانها الخمس (المياه، التعاون الاقتصادي، اللاجئون، الحد من التسلح والبيئة). وكان الموقف اللبناني قائما حتى الان على قاعدة عدم الدخول في المفاوضات المتعددة الطرف قبل ان نلمس تقدما حقيقيا في الموضوع الاساس وهو الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان. وانا اعتقد ان هذا الموقف كان صحيحا ومنطقيا وقد سمعت تفهما واسعا له من غير مسؤول في دول عربية شاءت ان تشترك في تلك المفاوضات منذ يومها الاول، وربما تكون لدمت لاحقا على هذا التسرع.

ولكن ربط اشتراكنا في المفاوضات المتعددة بتقدم حقيقي في المفاوضات الثنائية يجعلنا في وضع القابل ضمنا الاشتراك فيها في اليوم الذي نعتبر ان تقدما في المفاوضات الثنائية قد تم. وتاليا هذا متغير خطر ينبغي ان يؤخذ الان في الاعتبار.

● ستتركز المفاوضات في مراحلها الاولى على ملفين: الترتيبات الامنية والتطبيع... هل تعتقد ان لبنان وضع كل الاحتمالات والسيناريوات والافكار لاجراء مفاوضات حاسمة من هذا النوع؟

– الموضوعان مرتبطان طبعا ولكن دعني اتناول الآن موضوع الامن لنعالج مسألة التطبيع لاحقا.

في المجال الامني، النقطة الاساس هي مقدرة الدولة اللبنانية على فرض سيادتها على كامل اراضيها، وبالذات على الجزء المحتل منها، وعلى طول الحدود الدولية مع اسرائيل. الحكومة اللبنانية تقول انها مستعدة لهذه المهمة التي هي في صلب وجودها. وهي تبني هذا اليقين على عنصرين: الاول هو استعادة القوى المسلحة اللبنانية من جيش ودرك وامن عام عافيتها ووحدتها المؤسسية وقدراتها، وهذا امر استطاعت اثباته غير مرة إن في مسألة تجريد الميليشيات من اسلحتها او في الاستعادة ولو الجزئية لسيادة الدولة على المخيمات الفلسطينية، او على الاقل في تطويق اثار ما يجري داخل بعض المخيمات فلا تتأثر بها الساحة اللبنانية نفسها. وقد ازداد عديد الجيش اللبناني بصورة ملحوظة في السنوات الخمس الماضية كما ازدادت عدته ولو بصورة اقل مما يطمح اليه اللبنانيون، بسبب ضعف الامكانات المالية وتردد الدول في مد الجيش بالاسلحة والمعدات.

اما العنصر الثاني في هذا اليقين فهو اقتناع الدولة اللبنانية بأن ما تدعوه مقاومة وما تصر اسرائيل على اعتباره ارهابا، ظاهرة مرتبطة بصورة وثيقة بالاحتلال، بمعنى ان الاحتلال قد اوجب المقاومة بكل الوسائل، بما فيها الاعمال العسكرية. وتاليا، فان الانسحاب الاسرائيلي سيؤدي الى وقف الاعمال العسكرية في جنوب لبنان وتسلم الدولة المباشر مسؤولية فرض الامن دون غيرها في تلك المنطقة. بمعنى اخر فان لبنان يتعهد استتباب الامن على اراضيه وعلى طول حدوده بعد الانسحاب التام لاسرائيل من جنوبه.

لكن الترتيبات الامنية لا تعني ذلك فقط. اذ انه من المتوقع ان تطالب اسرائيل بضمانات طويلة الامد لعدم عودة الاحوال في الجنوب الى ما كانت عليه خلال ربع القرن المنصرم. ويقيني ان لائحة المطالب الاسرائيلية جاهزة وطويلة وقد تذكر البعض بما حاولت الحصول عليه في اتفاق ١٧ ايار من محطات انذار مبكر ومراقبة ودوريات وما شابه.

توقعي واملي ان يتمسك المفاوض اللبناني باصراره على سيادته الكاملة وان يرفض ما قد يعتبره انتقاصا منها. وقد يكون الهجوم (الديبلوماسي) افضل وسائل الدفاع بمعنى ان يذكّر لبنان اسرائيل والراعيين بأن قدرات لبنان العسكرية متواضعة جدا بالمقارنة مع اسرائيل مدججة بأكثر من ٤٠٠ رأس نووي وسلاح طيران قد يكون الرابع او الخامس في العالم، ناهيك بالاقمار الصناعية والبحرية النشطة. وتاليا يحق للبنان ان يخاف من جارته الجنوبية الف مرة اكثر من العكس وهو الذي يحتاج الى ضمانات (علينا ان نحددها بدقة) وليس اسرائيل.

بكل واقعية، لا اعتقد ان لبنان يمتلك الان صورة متكاملة عن الترتيبات التي ستطالب بها اسرائيل، لان المفاوض اللبناني كان حتى الساعة يرفض استدراجه لبحثها قبل الحصول على تعهد واضح بالانسحاب وعلى جدول زمني له. وفي ما يخص لبنان، فان تصورا اوضح للحد الفاصل بين التمسك بالسيادة والترتيبات الامنية المقبولة ما زال، لحد علمي، يحتاج لمزيد من العمل ويستدعي تحضيره تكثيفا للاجتماعات بين الخبراء الحقوقيين والديبلوماسيين والعسكريين.

● في ما يتعلق بالترتيبات الامنية، هل تعتقد انها في الجنوب ستكون هي نفسها على الجولان، او انها متصلة بالترتيبات هناك؟

– على رغم القرب الجغرافي فان "الامن" ليس له التحديد نفسه على الجولان وفي الجنوب. اذ ان هناك اختلافين جوهريين في الاقل. الاول هو ان خط فصل القوات السوري الاسرائيلي هادئ منذ اتفاق فصل القوات في حزيران ١٩٧٤، بينما الوضع الجنوبي متفجر باستمرار الى درجة ان قوة من مئة مراقب دولي على الجولان كافية لاستمرار الهدوء بينما الاف من قوات الامم المتحدة في جنوبنا عاجزون عن تنفيذ الحد الادنى من المهمة التي جاؤوا الى لبنان من اجلها. اما الاختلاف الثاني فهو ان المعادلة السورية – الاسرائيلية هي بالفعل عسكرية حتى لو سميت "امنية"، بمعنى ان سوريا، وعلى رغم التفوق العسكري الاسرائيلي في عدد من المجالات، قوة عسكرية لا يستهان بها (وفي الاقل فان اسرائيل لا تستهين بها) قوامها نصف مليون عسكري وعدد من انظمة الصواريخ، ومن الفرق المدرعة والمدفعية، ناهيك بالاسلحة الاخرى، وكلها تجعل من سوريا الطرف العسكري الجدي الوحيد المجاور لاسرائيل منذ توقيع اتفاقات كمب ديفيد. في المقابل، فان الموضوع المطروح على المسار اللبناني "امني" بالفعل وليس عسكريا بالمعنى التقليدي، اي انه قائم على احتلال، وعلى وجود قوى متعاونة معه من جهة وعلى ما يسمى في المقابل "حرب عصابات" بالمنطق العسكري تهدف الى ازالة ذاك الاحتلال، بينما لا يرغب لبنان (ولا هو قادر) ان يصبح قوة عسكرية مرهوبة الجانب.

اذا كان هذا التشخيص صحيحا، فإن الترتيبات الامنية التي قد يتفق عليها ستكون في الارجح مختلفة بعض الشيء، فاسرائيل قد تتخوف من هجوم عسكري سوري ولكنها تتخوف عندنا من هجوم ينطلق من اراضي لبنان. وتاليا، فهدف الترتيبات على الجولان طمأنة الطرفين الى عدم حصول هجوم عسكري تقليدي من طرف على الآخر بصورة اساسية، بينما هدفها في لبنان ضمان انسحاب اسرائيل الكامل من لبنان وضمان لبنان سيطرة الدولة على كامل اراضيها. من هنا فالهدف التفاوضي السوري هو في الاتفاق على ترتيبات عسكرية متقابلة ومتوازنة وذات مضمون عامة تسمح بالتساوي بين الطرفين، بينما الهدف اللبناني الاساسي هو تعزيز ثقة العالم بقيام الدولة وبفاعلية مؤسساتها المدنية والعسكرية وبمقدرتها على فرض الامن على كل اراضيها. ولا يعني هذا ان ليس من حق لبنان، بالنظر الى السوابق الكثيرة (١٩٧٤ و١٩٧٨ و١٩٨٢ وغيرها)، من ان يطالب ايضا بضمانات لعدم حصول اجتياحات عسكرية اسرائيلية في المستقبل، بل من الضروري ان يطالب بها وان يطالب ايضا بشهود دوليين على تنفيذ اسرائيل هذه التعهدات.

(تتبع حلقة ثانية)